# الأصولية الجعفرية والاجتهاد المؤطر بالأسطورة الهمجية

## الحلقة التاسعة عشرة

## 8.1) الأصولية الإحدى عشرية وعنق زجاجة التعامل مع الأخبار

إذا كان منظور **الإخبارية الجعفرية** من الأخبار، يتلخص في الأساس في كيفية **توليدها**، كلما دعت الضرورة المذهبية لذلك، ثم الاحتجاج بها، على ما تبين لنا من صنيعهم في التوليد والحبك، فإن **الأصولية الإحدى عشرية**، واجهت تاريخياً، ولا زالت مأزقاً عصيباً حقيقياً، للخروج من هذه **النقيضة المنطقية**.

وللإشكال جذور تاريخية، حيث لم تنظر **الإخبارية الإحدى عشرية**، في طورها **التوليدي للإخبار**، وإلى وفاة **الحسن العسكري** إمامها الحادي عشر سنة 260 هـ، إلى إشكال صحتها في نفس الأمر، مادام حافز التوليد لتبرير المعتقد، أزاح كل واقعية من الاعتبار.

لكن مع بروز **الفريق الأصولي** في المذهب، برزت الحاجة إلى ابتكار وإعمال نوع من **الجرح والتعديل الشكلي**، لوجود رواة مكثرين، ومع ذلك اختلفت فيهم الأقوال، بما لا يمكن ترجيح أي قول فيهم حال:

أ) **زرارة بن أعين**،

ب) **وأبي بصير ليث بن البختري المرادي**،

ت) **وأبي حمزة الثمالي ثابت بن دينار**،

ث) **وأبي الخطاب محمد بن أبي زينب البراد الأجدع الأسدي**،

ج) **ويونس بن ظبيان**،

ح) **وأبي جعفر محمد بن سنان الزاهري**،

خ) **وأبي الجارود زياد بن المنذر** الملقب ب**سرحوب**، راوي التفسير عن **الباقر**، وصاحب **الباقر** أولاً، ثم أخيه **زيد بن علي** بعده،...وغيرهم،

وجلهم يعدون من الرواة المكثرين في المذهب.

وقد كمن لب الإشكال في تعامل **الإخبارية** مع الأخبار،على ما وقفنا عليه من صـــنيعهم، في كونهم **يختزلون** كل **الأدلة الشرعية** في **الخبر وحده** !!!.

فالخبر الملفق بالتوليد عنـــدهم كـــان **قاضيا على كل شيء**، حتـــى علـــى **القرآن نفسه!**.

وكان منطقهم يجري تسلسلياً بحسب الخطوات التالية:

(1) فكل ما نقل عن الأئمه فهو حديث عندهم،
(2) ثم هو حجة!، لأنه نقل عن معصومين!،
(3) وما نقل عن معصومين، فهو حجة على التعيين! واليقين!، ولا ينظر بعد ذلك، إلى هذا الحديث، أو يسأل عن منزلته وشأنه ومحله من الإعراب، وإن صادم الوقائع وبديهيات العقول!، مادام قد وجد في الأصول الأربعمائة!.

وقد شنع كل فريق من **الأصولية** و**الإخبارية** على الآخر، كما كان منتظراً، وحمل بعضهم على بعض من داخل المذهب، ووضع كل فريق كتباً يدافع بهـــا عـــن اختيـــاره واعتقاده، واتهم بعضهم بعضاً بالخروج عن **التشيع الصحيح** !!! دون الوصـــول إلى **التبري** !!!.

**لكن**، حتى في ظل هذه المناوشات الداخلية، فقد ظلوا متفقين ومتراصين حـــول نـــواة اعتقادهم الهشة المتمحورة حول وجود **الخرافة المهدوية** ، ولم يحيدوا عنها قيـــد أنملة!.

وهذا هو **البرزخ المحوري الشاسع** 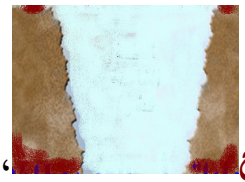 ، الذي يفرق بينهما معاً وبـــين باقي **فرق المسلمين** عامة.

وسنظهر أولى المحاولات الجنينية في مجال التعامل مع الأخبار في كتابي:

أ) "الدر والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان"،

ب) و"النهج الوضاح في الأحاديث الصحاح"،

وكلاهما من انتخاب **العلامة جمال الدين، الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي** (ت: 726 هـــ/1325 م).

ويعد **الحلي** بهذين الكتابين، رغم تـــأخره الزمنـــي، عـــن صـــنيع **محمد بن إسماعيل البخاري** (ت: 256 هـــ) في **صحيحه**، بما يناهز **الخمسة قرون** ، من أوائل مـــن تعـــرض لأسانيد روايات الشيعه الإحدى عشرية بـ**الدراسه** و**التخريج**، وإن لـــم يـــستطع، مـــن حيـــث **الإجرائية** و**النجاعة الإثمارية**، مضاهاة نجاعتـــه المنهجيـــة عنـــد **محدثي السنة**، **للقصور البنيوي** المصاحب للرواية الإحدى عشرية عامة، على ما مر بنا من معضلاتها.

**قلت:**

وسوف يتعرض **الحلي**، بالرغم من ذلك، إلى **هجوم كاسح** وعنيف من طرف **الإخبارية** بسبب ما قام به، حتى قالوا في حقه[1]:

**هُدم الدين !!! مرتين: إحداهما يوم السقيفه !!! وثانيهما يوم ولد العلامه !!!**

وسيلجأ **الأصوليون الجعفريون** مرة أخرى، كما فعلوا من قبل عندما راموا **تأصيل الأصول** في المذهب إلى الاقتداء شكليا بمناهج العامة (أهل السنة)، مطوعين لها في تعريف المصطلحات، لتتفق والمذهب وشرنقته الطائفية المنغلقة على نفسها!، وليس مع الموضوعية بإطلاق، حال ما هو جار به العمل كمنهج لدى علماء الجرح والتعديل السنة المفتوح على كل الفرق السياسية والعقدية الإسلامية.

وهكذا سيحاول كل من **أحمد بن موسى: ابن طاووس الحلي** (ت: 673 هـ)، ثم **العلامة الحلي: الحسن بن يوسف بن علي بن المُطهِّر** (ت: 726 هـ) من بعده، معالجة هذه الإشكالية من خلال منهج المحدثين الذي كان قد أثبت نجاعته في هذا المجال، ومنذ منتصف القرن الثالث الهجري مع **البخاري** رحمه الله (ت: 256 هـ).

يقول **العلامة الحلي** موطئاً لهذا المنحى الجديد الطارئ على الإخبارية في كتابه: "خلاصة الأقوال في معرفة الرجال"[2]:

---

[1] أنظر العاملي"أعيان الشيعه" (5: 401) للعاملي، والماقعاني في"مقباس الهداية" (1: 137)، و"الحدائق الناضرة" (1: 170).

[2] العلامة الحلي: "خلاصة الأقوال" ص. 3.، ضمن مجموعة "بحار الأنوار" للمجلسي.

إن أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبوية والروايات عن الأئمة، (...) فلا بد من معرفة الطريق إليهم، حيث روى مشايخنا عن الثقة وغيره، ومن يعمل بروايته، ومن لا يجوز الاعتماد على نقله، فدعانا ذلك إلى تصنيف **مختصر في بيان حال الرواة، ومن يعتمد عليه ومن تترك روايته**، مع أن مشايخنا السابقين، صنفوا كتباً متعددة في هذا الفن، إلا أن بعضهم طول غاية التطويل، مع إجمال الحال فيما نقله، وبعضهم اختصر غاية الاختصار. ولم يسلك أحد النهج الذي سلكناه في هذا الكتاب. ومن وقف عليه عرف منزلته وقدره وتميزه عما صنفه المتقدمون. ولم يطل الكتاب بذكر جميع الرواة، بل اقتصرنا على قسمين منهم وهم الذين اعتمد على روايتهم، والذين أتوقف عن العمل بنقلهم، إما لضعفه، أو لاختلاف الجماعة في توثيقه وضعفه، أو لكونه مجهولاً عندي.

ولم نذكر كل مصنفات الرواة ولا طولنا في نقل سيرهم، إذ جعلنا ذلك موكولاً إلى كتابنا الكبير المسمى: "كشف المقال في معرفة الرجال". فإنا ذكرنا فيه كل ما نقل عن الرواة والمصنفين، مما وصل إلينا عن المتقدمين، وذكرنا أحوال المتقدمين والمعاصرين. فمن أراد الاستفاضة، فعليه به، فإنه كاف في بابه. وقد سمينا هذا الكتاب: "خلاصة الأقوال في معرفة الرجال" ورتبناه على قسمين وخاتمة:

**لأول:** فيمن اعتمد على روايته، أو يترجح عندي قبول روايته،

**الثاني:** فيمن تركت روايته أو توقفت فيه ورتبت كل قسم على حروف المعجم.

**قلت:**

وبما أن تشغيل مثل هذا المنهج يتطلب، وجود **جرح وتعديل لرجال الرواية**، كـــي يستقيم كمنهج في الدراية وهو متعذر بإطلاق في الرواية الجعفرية، التي يغلـــب عليهـــا التلفيق والوضع، فلم يكن من اليسر تجاوز مثل هذه العقبة.

وقد سبق لنا وأن وقفنا على افتقار الجعفرية إلى كتب **جرح وتعديل**، ما توفرت للسنة، حتى أن كل ما عرفته **الإحدى عشرية** في هذا الباب، لا يخرج عن **كتب الفهارس**، المصنفة لكتب المؤلفين، وهي ليست بحال مما يدخل في **صناعة النقدية الرجالية**.

وحتى هذه الأخيرة، إنما ألفت كلها ما بعد **الحسن العسكري** (ت: 260 هـــ) حال:

1) "كتاب الرجال" **لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد الله: محمد بن خالد البرقي** (ت: 274 أو 280 هـــ)،

2) وكتاب الرجال" **لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي** (ت: 340 هـــ/951 م) ويعرف ب "رجال الكشي"،

3) و"كتاب الرجال" **لأحمد بن محمد بن علي النجاشي** (ت: 450 هـــــ/1058 م)، ويعرف ب "رجال النجاشي"،

4) و"رجال الطوسي" لـــــشيخ الطائفـــــة **محمد بن الحسن الطوسي** (ت: 460 هـــ/1067 م)، وكذلك "كتاب الفهرست" له،

5) و"كتاب الضعفاء" لأبي الحسين أحمد بن الحسين الغضائري (؟) المعاصر للنجاشي والطوسي، وإن جحدوه له!، مع أنه أحسن كتبهم وأكثرها مصداقية في النقد الداخلي المجرد لرواية كل راو مضعف عنده،

6) و"جامع الرواة" لمحمد علي الأردبيلي (ت: 1101 هـ/1592 م)،

7) و"مجمع الرجال" للمولى زكي الدين القهبائي (ت: 1116 هـ/1704 م)،

8) و"معجم رجال الحديث" لأبي القاسم إبراهيم بن الحسين بن علي الخوئي (ت: 1325 هـ/1907 م)،

9) و"تنقيح المقال" للشيخ عبد الله المامقاني (ت: 1351 هـ/1932 م)، وهو أتم كتب الإحدى عشرية في التراجم.

وسوف تقسم الأصولية الإحدى عشرية الأخبار إلى أربعة أقسام:

أ) **الصحيح:** وعرفوه بأنه هو ما اتصل سنده إلى المعصوم (أحد أئمة الإحدى عشرية) بنقل "الإمامي" العدل عن مثله في جميع الطبقات.

**قلت:**

وهو تعريف طائفي ضيق، يحصر الصحة الاصطلاحية، وهي صحة كذوبة في داخل الطائفة فقط .

وهي صحة أهوائية تشتغل ببطاقة الانتماء الحزبية، وليس الموضوعية المجردة.

وهي صحة كذوبة، كما لا يخفى!، للأسباب التي ذكرنا في دلالة مفهوم مصطلح "الثقة" الذي يظل بدون حمولة واقعية في نفس الأمر!.

ب) **الحسن**: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته، مع تحقق ذلك في كل الطبقات.

**قلت**:

وهو تعريف طائفي أيضاً ويعتوره ما يعتور التعريف قبله!.

ت) **الموثق**: ويقال له: القوي أيضاً، وهو ما دخل في طريقه مَن نَصَّ الأصحاب (الإحدى عشرية) على توثيقه، مع فساد عقيدته، بأن كان من إحدى الفرق الإسلامية المخالفة للإمامية، وإن كان من الشيعة.

**قلت:**

فإن كانوا لم يستطيعوا توثيق **رجالاتهم الأصليين** !!! ، فما بالك في توثيق **المخالفين** و**الأغيار** !!! وبأي معيار !!! .

أضف إلى هذا، أن التعريف لن يدخل فيه سوى **عتاة الشيعة** !!! من **غلاة الرواة** !!! ، سواء أكانوا من:

1) **فرقة الزيدية**، الذين أصبحوا يطلقون عليهم اسم: "**البترية**"، أو: ممن **تشظوا** من الإحدى عشرية نفسها، إما بالإقرار **بإمامة أئمة آخرين**، غير **أئمة الإحدى عشرية** !!! ، حال:

2) **الفطحية** التي آمنت بأن الإمام بعد **جعفر الصادق**، هو ابنه **عبد الله الأفطح** (ت: 148 هـ)، وبه كان يتلقب **الصادق** (أي أبو عبد الله)، أو من:

3) **الواقفية**، الذين توقفوا في الاعتراف بأحد أئمة الإحدى عشرية في الطريق، حال الذين توقفوا عند **جعفر الصادق** !!! ، دون تعدية الإمامة إلى أحد من أبنائه، أو الذين توقفوا على **موسى الكاظم** !!! ،...أو على **الحسن العسكري** !!! بعد وفاة كل واحد منهم!.

**قلت:**

والملفت للنظر هو أن **أهل السنة** لا **يدخلون هنا بحال** ، لكونهم من "**العامة**" الذين تجب مخالفتهم دائماً، بحسب ما أوردوا من أخبار، على لسان **جعفر الصادق**، تحثهم على ذلك، على ما تقدم لنا.

ث) **الضعيف:** وهو ما لا تجتمع فيه إحدى الشروط الثلاثة المتقدمة، كأن يكون الراوي مجروحاً بفسق أو غيره، أو كونه **مجهول الحال** ، أو **وضاعاً** .

**قلت:**

وهو تقسيم أهوائي وغير واقعي لأمرين:

**أولاً:** أن هذه **المصطلحات** منقولة عن أهل الحديث السنة، لكن، مقولبة لتخدم أغراض الطائفة خاصة.

**ثانيا:** أنها تشكو، و**بدرجة أكبر**، من ذات القصور المنهجي في **التعريف**، الذي كنا قد انتقدناه على مثل هذه **المصطلحات**، لكونها: غير محكمة الصيغة، وغير دقيقة علمياً![3].

فتعريف "**الصحيح**" هنا، لا يعني **صحة الخبر في حد ذاته** !!!، وإنما مجيئه شكلاً بهذه الطريقة !!! .

وهو ما كنا قد قررنا، في كتابنا: "**إشكالات المصطلح في علوم الحديث**

"، أنه من نوع **الاصطلاحات المشوشة**، غير العلمية، التي تحدث **بلبلة مفهومية**، لدى المتلقي غير المتخصص، لاختلاط المعاني في ذهنه، بين معنيي:

أ) **المصطلح العلمي المختار**،

ب) و**العرف اللغوي المتداول** !!!.

**قلت:**

[3] أنظر ما قلناه بهذا الخصوص في كتابنا: "المهدي اللامنتظر" ص. 151.

ولم تتخلف معالجة الأخبار لدى أصوليي الإحدى عشرية، باعتبار الزمان فحسب، ولا من حيث الاقتصار على المنتمين للمذهب، وضيق الأفق، بل أيضاً، بسبب من قلة **النجاعة** و**الكفاية الرائزية** في المنهج المتبع، بسبب من **الهشاشة البنيوية** التي واكبت الرواية **الإحدى عشرية** منذ نشأتها، إما:

1) بسبب من **الاختلاق**، على ما مر بنا من صنيع **الإخبارية الغلاة**، أو:

2) بسبب من **تضارب أقوال الأئمة أنفسهم** في النازلة الواحدة من **النقيض إلى النقيض**، بحسب ظروف تحديثهم، بحيث **يتعذر في المطلق** الجزم على أيّ حال كان تحديثهم أثناء تلفظهم بها !!!

فهل أكانوا يحدثون وهم في:

أ) **أمن من عيون أعدائهم**، أم:

ب) في **ظروف خوف وتقية**، دون إمكان الجزم أو الترجيح!؟، أ:

ت) بسبب من كون **الجرح والتعديل**، وهو العمود الفقري لأية نقدية خبرية تستحق حمل هذه الصفة، **معدومة** عند **الإحدى عشرية**، لتباعد أصحاب النقد الرجالي بدهور وعصور عمن يوثقونهم أو يجرحونهم !!!.

**قلت:**

وعملاً بهذا المنهج، وعل النقص البنيوي فيه، فقد نقل الشيخ يوسف البحراني (ت: 1186 هـ) في "لؤلؤة البحرين" [4] عمن عدّ مجموع أحاديث "الكافي" فكانت: 16121 من الأخبار، عد منها هو: 5072 صحيحة !!!!!!، و144 حسنة !!!، و1118 موثقة !!!، 302 قوية !!!، و9485 ضعيفة، باصطلاح المتأخرين من الأصوليين.

قلت:

وقد جاء محمد باقر البهبودي من المعاصرين وألف "صحيح الكافي" !!!!!!!!!!!! واعتبر من بين 16121 من أخبار الكافي أن: 4428 منها صحيحة !!!!!!، حسب تقييمه الذاتي، ولفظ 11693 من الأخبار المتبقية كأخبار ضعيفة. أي بفارق 664 خبراً صحيحا !!!!!! بينه وبين البحراني !!!.

قلت:

ولا رجحان لا في قول البحراني، ولا في قول البهبودي، لأن صنيعهما معاً عبارة عن اختيارات ذوقية، وليس من صميم النقدية الموضوعية للرواة في شيء!.

قلت:

[4] البحراني: "لؤلؤة البحرين"، بعناية محمد صادق بحر العلوم، دار النعمان بالنجف، بدون تاريخ، ص. 394، وانظر كذلك: "كليات في علم الرجال"، ص. 357.

وقد ظهرت مؤخراً مع نهاية القرن العشرين، إرهاصات بروز تقويمية جنينية جديدة في المذهب، تذكرنا بسابقة التقويمية الأصولية التي جاءت مع **ابن أبي عقيل العمّاني**، و**ابن الجنيد الإسكافي** في القرن الرابع الهجري، التي مكنت لاحقاً، لتيار الأصولية في المذهب، بعد أن لم يكن!.

ولعل أهم من يصدح بمثل هذه **التقويمية الجديدة** في العصر الحاضر:

**السيد أحمد الكاتب** ، صاحب كتاب: "تطور الفكر السياسي الشيعي

" والذي يمكن أن نطلق على فكره كتيار ضمن المذهب: اسم "الإحدى عشرية التاريخية"، كمقابل ل "الإحدى عشرية الأسطورية" التقليدية، التي طورت أهم ركائزها في: **الإمامة** !!!، و**العصمة** !!!، و**المهدوية العنقائية** !!!، و**الغيبة** !!!، و**الانتظارية** !!!، و**الرجعة** !!!،....إلخ.، إما اعتماداً على ما حبكه الغلاة، أو على فروض نظرية تخرصية، أي الاقتصار على **الإحدى عشرية التاريخية** بأئمتها المعروفين وإلى **الحسن العسكري** سنة 260 هـ، وتراثهم الخبري، والفقهي، المنقح من **الأسطرة** و**التخريف** و**التحريف**، الذي يلتقون فيه مع سائر المسلمين، دون تلك الشوائب والرواسب

**الدخيلة على عقيدة آل البيت، مما استحدثه الغلاة والزنادقة، والمارقون، وآل البيت منه براء.**

## انتهى وتليه الحلقة العشرون:

الجغرافيا السياسية وواقع لانقسامات العرقية والطائفية بإيران